الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.18

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
24 January 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد ماكاي .....(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-58105 (A)

*0558105*

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٥

**البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥** (تابع)

**إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة** A/59/365 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1؛ و 59/396/ و A/59/539)

١ - **الأمين العام**، قال في معرض تقديمه لتقريره بشأن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/59/365 و Corr.1 و Add.1/Corr.1) ومذكرته التي أحال بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استخدام وإدارة الأموال التي خُصصت خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة (A/59/396)، إنه لا يضطلع بمسؤولية أهم من كفالة حماية موظفيه، والرجال والنساء الموهوبين والمتفانين في تأدية مهام حيوية من أجل التنمية والسلام في جميع أرجاء العالم، ودائما في ظل ظروف عسيرة ومعادية في بعض الأحيان. وهم يحتاجون ويستأهلون بالفعل أفضل ما يمكن توفيره من السلامة والأمن. ولذا فهو يرحب بفرصة عرض مقترحاته على اللجنة بغية ضمان أن تتمكن الدول الأعضاء والأمانة العامة من العمل معا على نحو أكثر فعالية وجدية لتعزيز هذه المسؤولية الأساسية بل المقدسة.

٢ - وأضاف أن الأمم المتحدة تواجه ظروفا أمنية تحفها مخاطر لم يسبق لها مثيل. ففي الماضي كان معظم حفظة السلام يراقبون خطوطا هادئة نسبيا لوقف إطلاق النار، غير أن أعمالهم العادية الآن تجري في مناطق صراع أو غيرها من المناطق غير المستقرة، ويضطرون غالبا إلى التعامل مع مجتمعات منهارة، وفي بعض الحالات، مع جهات فاعلة غير حكومية لا تحترم قواعد الحرب إلا قليلا أو لا تحترمها البتة. ولقد اتسع أيضا نطاق الاحتياجات الإنسانية، مما يعني أنه يتعين على المزيد من موظفي المنظمات في مجال الإغاثة والتنمية المخاطرة بدخول مناطق نائية وأراض محفوفة بالمخاطر.

٣ - وأردف قائلا إنه بعد الكارثة التي وقعت في بغداد في آب/أغسطس ٢٠٠٣، فضلا عن كثير من الحوادث المأساوية الأخرى، اضطرت الأمم المتحدة إلى الإقرار بأنها قد تحولت إلى هدف للعنف السياسي، مما نال من المفهوم السابق القائل بأنها كانت محمية بفضل علمها ومركزها كجهة محايدة وخيرية. وقد كان لنفس هذه الظاهرة آثار كبيرة مماثلة على لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية وغيرها من الشركاء التقليديين للأمم المتحدة.

٤ - وأضاف أن هذا الوضع المتدهور يرجع إلى أوائل سنوات عقد التسعينات. فمنذ ذلك الحين، شمل تاريخ الأنشطة الدولية للمنظمة سلسلة عنيفة من القتل والاغتصاب والتحرش والاختطاف شملت الموظفين المحليين والدوليين على حد سواء، من ديلي إلى مقديشو ومن تبليسي إلى سان سلفادور. ومنذ عام ١٩٩٢، لقي ٢١٨ موظفا مدنيا والمئات من حفظة السلام مصرعهم من جراء أفعال إجرامية أثناء تأديتهم لواجباتهم. وأصيب كثيرون آخرون إصابات خطيرة أو احتجزوا أو فقدوا. وتسعى حاليا المنظمة سعيا نشطا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن ثلاثة موظفين دوليين أخذوا كرهائن منذ أربعة أيام في كابول.

٥ - ومضى قائلا إن الواقع الأمني الجديد يدلل بقوة على ضرورة الإصلاح الأمني. ولقد تمكنت المنظمة، بفضل ما قدمته الجمعية العامة من مساعدة ودعم عبر السنين، من أن تزيد إلى حد ما، عدد الموظفين المكرسين لإدارة الأمن واتخاذ خطوات أخرى لإضفاء الطابع الاحترافي على نظامها

الأمني. وفي عام ٢٠٠٠ ثم في عام ٢٠٠٣، قام أفرقة من الخبراء المستقلين بتقييم ذلك النظام، ولقد تم الانتهاء من إعداد التقييم الثاني قبل أيام قليلة من التفجير الذي وقع في بغداد. علما بأن تقرير إهتساري بشأن التفجير قد كشف بوضوح شديد نقاط ضعف جهاز أمن المنظمة.

٦ - وأردف قائلا إن جميع الدراسات قد حددت نفس جوانب النقص في نظام إدارة الأمن بالمنظمة - ويتمثل ذلك بصفة رئيسية في تجزئته ونقص موارده الشديد. ولقد اتفق الجميع على أن تلك المشكلات وغيرها من المشكلات والنقائص غير خاصة ببلد واحد بالتحديد بل إنها مشكلات ونقائص عامة تؤثر على إدارة عمل الأمم المتحدة في العالم. ولقد كانت الرسالة التي وجهتها هذه الاستعراضات المستوفاة رسالة واضحة: فبغداد أو بدونها، فإن نظام الأمن في المنظمة هو نظام غير مناسب للتصدي لجميع الأخطار الجديدة التي تتعين مواجهتها الآن. فلدى المنظمة عدد هائل من الناس عليها حمايتهم: ١٠٠ ٠٠٠ من الموظفين الدوليين والوطنيين، بالإضافة إلى ٣٠٠ ٠٠٠ من أفراد أسرهم ومعاليهم، الذين يخدمون العالم في أكثر من ١٤٠ موقعا ميدانيا ومركز عمل بها مقار. ويشعر الموظفون شعورا قويا بأن من واجبهم الوصول إلى الناس في المناطق المضطربة، كما يشعرون بالالتزام بتنفيذ الولايات التي أناطتها بهم الدول الأعضاء. والأمن ليس ميزة أو ترف، وهو ليس أمرا عارضا أو عبئا، بل هو شرط أساسي للقيام بتلك المهمة.

٧ - وأضاف قائلا إن الخطة التي عرضها على اللجنة تتناول جميع جوانب النقص التي تتسم بها الترتيبات الحالية. وذكر أن كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تؤيدها تأييدا قويا، بالإضافة إلى اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين. وعلاوة على ذلك، فقد وضعت نظام الأمن الذي تحتاجه المنظمة في المستقبل الذي هو: نظام موحد ومهني وقوي وقادر على تلبية الطلبات الموجهة إليه. وذكر أن النظام الحالي مجزأ تجزئة بشعة، فكياناته ومكاتبه الأمنية مشتتة سواء في المقار أو في الميدان وأوضح أن اقتراحه يرمي إلى استحداث نظام واحد لإدارة الأمن.

٨ - وأضاف قائلا إن مديرية الأمن المقترحة تستهدف كفالة أن تكون لنظام الأمن في المنظمة إجراءات وأسس للمساءلة واضحة، لكي يتسنى دعم المديرين دعما كافيا وتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم. وهي تستهدف أيضا كفالة تنظيم الأمم المتحدة وتزويدها بالموظفين بما يمكنها من تحليل الأخطار والمخاطر تحليلا فنيا موثقا، وهو أمر أساسي بالنسبة للأمن، وخاصة في الظروف المتقلبة والمتغيرة باطراد. وقال إنه يثلج صدره أن الجمعية العامة قد أقرّت، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في قرارها بشأن الاحتياجات الأمنية بأنه يجب تعزيز القدرات المهنية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المديرية تستهدف كذلك كفالة دعم العمليات الميدانية دعما كافيا. إذ لم يعد بإمكان المنظمة قبول افتقار ٣٣ بلدا إلى موظف أمني ميداني مقيم، وأنه في ١٨ بلدا آخر، ليس بإمكان العنصر الحالي لموظفي الأمن توفير التغطية اللازمة. كما أنها تستهدف أن تكون لدى المنظمة الوسيلة والقدرة اللازمة لكفالة الامتثال للمقتضيات، من خلال نظم تفتيش صارمة وإدارة الموارد البشرية وغيرها من التدابير. وأخيرا فهي تستهدف توفير إطار (كادر) قوي من خبراء الأمن المحترفين. ولدى المنظمة حاليا الكثير من الأفراد الجيدين جدا. وهي ترمي إلى الاعتماد على تلك الخبرات، إلى جانب التدريب والتطوير المهني مما سيخدم المنظمة في الأجل الطويل. ويجب أن يشكل الموظفون بصفة عامة جانبا من هذا التدريب.

٩ - واستطرد قائلا إن اللجنة لن يدهشها أن تكون لهذا المقترح الطموح تكلفته العالية. ونظرا للولايات التي أناطتها الدول الأعضاء بالمنظمة، والحاجة إلى تحسين هياكلها الأساسية المادية والفنية وما يلزم من تدريب مكثف وتطوير

مهني، فإنها لا تزال تعاني من نقص صارخ في التمويل حتى مع الدعم الإضافي الذي سبق للجمعية العامة أن قدمته. وأضاف أنه كان سيكون سعيدا للغاية لو أن الأمم المتحدة تمكنت من القيام بذلك بما يتوافر لديها حاليا من الموارد أو حتى بعض الزيارات المتواضعة. غير أن الحقيقة التي لا مفر منها أنها تحتاج إلى المزيد من الموارد، وهي بحاجة إلى هذه الموارد على الفور وأنه ينبغي مواصلة تقديم هذه الموارد في المستقبل. وبالمقارنة مع إجمالي المبلغ الذي أنفقته منظومة الأمم المتحدة على البرامج، فإن مبلغ الـ ٩٧ مليون دولار المطلوب هو مبلغ متواضع نسبيا. ولا ينبغي النظر إليه على أنه مبلغ منفصل عن البرامج، وإنما شرط أساسي لها، حيث أنه لا يمكن للمنظمة، من دون أمن كاف، أن تكون فعالة في تنفيذ أعمالها الإنمائية والإنسانية في كثير من أنحاء العالم وفي الكثير من المناطق الصعبة التي تعمل بها.

١٠ - وأردف قائلا إن الملمح الأساسي لاقتراحه يتمثل في أنه ينبغي للأمم المتحدة التخلي عن ترتيبات تقاسم التكاليف التي كانت تمول بها عمليات الأمن بالميدان في الماضي. فتقاسم التكاليف مربك إداريا ويجعل الاحتياجات الأمنية الحاسمة تعتمد بشكل خطير على ميزانيات الوكالات والبرامج والصناديق الممولة تمويلا طوعيا، مما يعني عدم التمكن من التنبؤ بالتمويل. وباختصار، فإن تقاسم التكاليف أمر غير مناسب لما يعد مسؤولية أساسية، بل وشرطا مسبقا لعمليات الأمم المتحدة. ويشكل أمن جميع الموظفين عنصرا أساسيا لأي عمل تقوم به المنظمة. وعلى ذلك يجب أن يكون جزءا من ميزانيتها الأساسية.

١١ - ومضى قائلا إن الوقت قد حان لكي تقوم اللجنة بإجراء حازم وصارم. وينادي موظفو الأمم المتحدة بذلك. علما بأن الاستعراضات الوافية والموثوق بها التي قام بها نظام الأمن في المنظمة بما في ذلك تقرير اهتيساري، إلى نفس النتيجة، المتمثلة في وجوب إصلاح نظام الأمن وتحديثه. وحث أعضاء اللجنة على تذكر أولئك الذين يتهددهم الخطر في جميع أرجاء العالم، بمن فيهم الكثير من مواطنيهم، الذين يناشدون الأمم المتحدة أن تساعدهم في الأزمات - في دارفور، أو في غيرها من الأماكن البعيدة عن أضواء وسائط الإعلام - أو أن تقف إلى جانبهم في كفاحهم اليومي من أجل الكرامة. وتتوقع الدول الأعضاء كذلك، أن تتمكن المنظمة، بما أناطتها به الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من الهيئات من ولايات، من الذهاب حيث يعاني الناس أو يحتاجون إلى المساعدة.

١٢ - وأردف قائلا إن الرجال والنساء الذين يخدمون الأمم المتحدة قد سمعوا صرخات طلب العون تلك وأنهم حريصون على الاستجابة لها. وأن هذه هي المهمة التي اختاروها. إلا أنهم يحتاجون إلى الأمن كي يتمكنوا من أداء مهامهم أداء فعالا ويسهل الوصول إليهم، ويتجنبوا الانغلاق على أنفسهم ويخرجوا لخدمة الناس. ولم يعد بإمكان المنظمة الاعتماد على الهياكل الأمنية المتجزئة، أو على مجموعة صغيرة من مستشاري الأمن الذين تفوق أعباء العمل طاقاتهم والذين يسعون بشجاعة إلى التكيف مع الأوضاع والمثابرة. وهي بحاجة إلى طريقة جديدة لتنفيذ أعمالها في ظل هذا المناخ الأمني الجديد.

١٣ - واختتم كلمته بالإعراب عن شكره للجنة لتفهمها لذلك التحدي ولدعمها للاستجابة الأولية للمنظمة. وحثها على مواصلة دعم طريق التغيير المذكور، من أجل مساعدة الأمم المتحدة على الوصول إلى مستوى الخدمة المقبل وعلى فهم أن أمن الموظفين يجب أن يكون أولويته الأولى. واعتبر اقتراحه الحالي أحد أهم الاقتراحات — إن لم يكن أهمها — التي طرحها على الدول الأعضاء أثناء عمله كأمين عام. وقال إنه لا يشك في أن العمل جنبا إلى جنب سيؤدي إلى استفادة سكان العالم استفادة جمة من ذلك الاستثمار الأساسي.

١٤ - **السيد كوزنتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية بشأن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/59/539)، إن اللجنة الاستشارية قد ناقشت تقرير الأمين العام (A/59/365 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1) مناقشة مستفيضة، وأنها لا تسعى إلى تحقيق وفورات في مجال يتسم بالأهمية الحيوية، بل إلى تقديم توصيات واقتراحات من أجل المضي في صقل المفاهيم المقترحة.

١٥ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية ترى أن النظام الجديد ينبغي أن يركز على العمل الميداني، إلى جانب تساوق القدرة المركزية في المقر، ولذا فقد أوصت بإعادة تخصيص الأصول في بعض الحالات. وإذا قبلت الجمعية العامة التوصيات، فإنه يتعين القيام بالمزيد من الأعمال. ولذا فمن المهم إعداد تقرير بشأن التنفيذ لرفعه إلى الجمعية العامة في دورتها الستين. ويمكن رصد بعض التدابير الموصى بها أو تعديلها أو إعادة النظر فيها في ضوء ذلك التقرير.

١٦ - وأردف قائلا إنه يجب إبرام و/أو تحديث اتفاقات البلد المضيف، في شكل وثائق ملزمة قانونا. وذكر أنه رغم هيكل الأمن الموحد المقترح، فسيستمر العمل بهياكل الأمن المنفصلة، إلى جانب احتمال الازدواجية وإمكانية الارتباك الخطير. وأوضح أن إقامة وحدات للتنسيق والاتصال قد لا يكون كافيا إذ يجب تزويد كل مركز عمل بفريق متكامل لتلبية احتياجاته الأمنية الخاصة. ويجب أن يكون هناك تعاون حقيقي وتسلسل إداري واضح، ينعكس في إطار المساءلة والمسؤولية.

١٧ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لا تزال ترى أنه يجب أن تكون هناك ملكية مشتركة للنظام، إلى جانب الحق في المشاركة في صنع القرار. ولذا يجب الإبقاء على ترتيبات تقاسم التكاليف. وفي حالة عدم القيام بذلك، فقد يتم استخدام الأموال الموفرة لمواصلة تنفيذ نظم أمنية منفصلة و/أو توسيع نطاقها. وإذا رأت جميع الجهات المشاركة أن لديها صوتا فعالا، فإن معظم المشكلات العملية المتعلقة بتقاسم التكاليف، سوف يسهل حل معظمها إن لم يكن كلها.

١٨ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية تؤيد إنشاء منصب وكيل للأمين العام يترأس مديرية الأمن المقترحة. ويجب أن يكون الشخص المعيّن خبيرا أمنيا يتمتع بخبرة مهنية واسعة في مجال تنظيم وإدارة مهام الأمن الدولية المعقدة. ويجب أن يكون قادرا أيضا قدرة تامة على توفير قيادة عملية مباشرة. ومع ذلك فإن اللجنة الاستشارية لا تحبذ الإبقاء على المنصب الحالي للأمين العام المساعد المنسق لشؤون الأمن حيث أن ذلك سيوجد طبقة وسيطة من المسؤولية. وإذا استجدت حاجة لأن يكون لوكيل الأمين العام نائب برتبة أمين عام مساعد يمكن تقديم اقتراح بذلك في التقرير المعني بالتنفيذ الذي طالبت به اللجنة الاستشارية.

١٩ - واسترسل قائلا إنه بينما ترحب اللجنة الاستشارية بإنشاء فريق لإدارة التنفيذ وإيجاد قدرات أساسية في المقر للشؤون العامة، مثل تخطيط السياسات وتنسيقها والامتثال والتقييم والرصد والتدريب والتوحيد، فإن اللجنة لا ترى أن على مديرية الأمن أن تحذو حذو وحدات الدعم الإداري القائمة في جميع أرجاء الأمانة العامة، حيث أنها تفضل إنشاء مكتب تنفيذي عوضا عن توفير الدعم التقليدي للمديرية المقترحة. كذلك، فإنه عوضا عن استحداث شعبة للعمليات الإقليمية ذات خمسة مكاتب بالمقر، فإن اللجنة الاستشارية تحبذ أن تكون هناك قدرة مركزية محدودة بالمقر مزودة بموظفين ميدانين لأداء مهام المناوبة. وسيتمكن الموظفون الميدانيون من الحصول على معلومات بالقرب من مصادرها والاستجابة في حالات الطوارئ. وترغب اللجنة أيضا في

تشجيع التعاون الوثيق مع مكاتب إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام.

٢٠ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية تحيط علما بالزيادة الكبيرة المقترحة في وظائف خدمات الأمن والسلامة في نيويورك وغيرها من المواقع الرئيسية التابعة للأمم المتحدة وتوصي بعدم تعيين رئيس لشعبة خدمات الأمن والسلامة في نيويورك برتبة مد - ٢، وبإعادة النظر في مستويات الرتب وأنماط التعيين في الوظائف المقترحة الأخرى، وإدراج النتائج في تقرير التنفيذ. وهي تلاحظ أيضا النفقات المحتملة بمبلغ ٨٥ مليون دولار تقريبا من أجل مشاريع معنية بالامتثال للمعايير التنفيذية الأمنية الدنيا في المقر وتطلب من الأمين العام تقديم خطة أساسية مفصلة بشأن نظام مراقبة الدخول وتبرير التكاليف المتصلة بذلك لكي تنظر فيها الجمعية العامة. ورهنا بالنظر في ذلك التقرير، فلن يتم تخصيص أي اعتمادات، غير أن الأمين العام سيخول بالتعهد بما لا يزيد على ١١,٢ مليون دولار للتخطيط والأعمال الأولية. وأضاف أن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن الزيادة الكبيرة في سلطة التعهد التي ستخول للأمين العام لها ما يبررها حاليا، وتوصي عوضا عن ذلك بمضاعفة الحد الأقصى ليبلغ مليون دولار كتدبير مؤقت، يتم استعراضه عندما يقدم الأمين العام تقرير التنفيذ.

٢١ - واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية تدرك تمام الإدراك أهمية الاستجابة المنظمة والفعالة للبيئة الأمنية السريعة التغير التي تواجهها الأمم المتحدة، وبالتالي فلم تتطرق إلى المسألة من أجل أن توصي بتقليص النفقات أو الحد منها قدر الإمكان. وهي تأمل أن تنبني توصياتها على مقترحات الأمين العام الحالية وأن تساعد في تحقيق نظام أمني فعال وموثوق.

٢٢ - **السيد ناير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية)، قال، في معرض تقديمه لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استخدام وإدارة الأموال التي خصصت خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ — ٢٠٠٣ لتعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة (A/59/396)، أن مراجعة حسابات المكتب قد ركزت على تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة (A/56/848) بغية تحديد ما إذا كانت الموارد المقدمة قد استخدمت للأعراض المحددة لها وأنها قد أديرت إدارة فعالة وكفوءة امتثالا للإجراءات المعمول بها. وقد تبين من مراجعة الحسابات أنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أُنفق مبلغ مقداره ٢٧,٣ مليون دولار، أو ما يزيد قليلا على ٤٧ في المائة من النفقات المقدرة. وبحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، ازدادت النفقات بحيث وصلت إلى ٤٨,٦ مليون دولار. ويعزى الانخفاض الأولي في معدل الاستخدام أساسا إلى الوقت الذي استغرقه الانتهاء من إعداد عقد التشييد الرئيسي. ومن المتوقع الآن أن تتكلف مشاريع المقر التي كانت تكلفتها التقديرية بمبلغ ٢٠,٧ مليون دولار أكثر من ٣٤,٥ مليون دولار. وستزداد التكاليف في حالة إدخال مكتب خدمات الدعم المركزية للتغييرات المقترحة على المواصفات. كما أن الضمانات التي قدمها المقاول بشأن عقد التشييد الرئيسي هي أقل بكثير من المتطلبات العادية للمنظمة والمعايير المهنية.

٢٣ - وأضاف قائلا إنه حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، لم يستخدم مبلغ ٩,٦ مليون دولار (٦٢ في المائة) من مبلغ الـ ١٥,٥ مليون دولار المخصص لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ويرجع ذلك أساسا إلى الحاجة إلى إعادة تصميم المشاريع في ضوء ارتفاع مستوى الخطر الذي يتهدد الأمم المتحدة. ويقدر إجمالي التكلفة الآن بحوالي ٣١ مليون دولار. ويتعين تعزيز القدرة على إدارة المشاريع بتعيين مدير مشاريع. وينبغي إعادة إحياء اللجنة التوجيهية المنشأة للإشراف على المشاريع الأمنية. وينبغي كذلك إجراء دراسة

استقصائية للسوق لضمان أن تكون الرسوم الإجمالية الواجبة الدفع لا تزال تنافسية. وسيواصل المكتب رصد تنفيذ التوصيات العشر الصادرة نتيجة مراجعة الحسابات، والتي قبلتها الإدارة بصفة عامة.

**البند ١١٨ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ( A/59/359 و A/59/785)**

٢٤ - **السيد ناير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية)، قال، في معرض تقديمه لتقرير مكتب الرقابة الداخلية (A/59/359)، أن الجزء الأول من التقرير يتضمن إحصاءات بشأن التأثير الكمي لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأثناء الأشهر الإثنى عشر السابقة، أصدر المكتب ١٥١٥ توصية، بمعدل يقل بحوالي ٤٠ في المائة عن فترة الأشهر الإثنى عشر السابقة. ويعزى الانخفاض أساسا إلى الاقتصار على إدراج التوصيات الأكثر أهمية والنوعية في تقارير الرقابة. وليس هناك أي تغيير في مدى أنشطة الرقابة.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه حتى آب/أغسطس ٢٠٠٤، طبق أكثر من ٥٢ في المائة من جميع التوصيات، وأنه تم تصنيف حوالي ٣٦ في المائة منها على أنها توصيات حاسمة بالنسبة للمنظمة. وقد وصل مجموع الوفورات في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٦,٦ مليون دولار، بما في ذلك المبالغ المستردة والنفقات المخفضة نتيجة التوصيات المقدمة في السنوات السابقة. علما بأن التوصيات الجديدة الصادرة أثناء الفترة المستعرضة قد تحقق وفورات واسترداد للتكاليف بما يقدر بمبلغ ١٦,٤ مليون دولار. وترد في المرفق الثاني للتقرير معلومات بشأن التوصيات الأساسية الصادرة قبل تموز/يوليه ٢٠٠٣ والتي لم تنفذ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢٦ - واستطرد قائلا إن الجزء الثاني من التقرير منظم حول مجموعة مناطق الأخطار الشديدة التي حددها المكتب لعام ٢٠٠٤. ولقد كانت النتائج محصلة لمختلف الأنشطة المنفذة لتخفيف هذه الأخطار. ويركز الجزء الثاني كذلك على تلك التوصيات ذات الآثار البعيدة المدى بالنسبة للمنظمة. وسيواصل المكتب ممارسته المتعلقة بتحديد أشد المناطق خطرا، وهو نهج يمكن استخدامه بالتعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من هيئات الرقابة بغية إقامة نظام للأولويات ضمن مهام الرقابة. وهناك مثالان لهذا النهج هما التقييم الأفقي لإجراءات الأمن الميدانية في ١٤ بعثة لحفظ السلام و ٦ بعثات سياسية ولبناء السلام ومراجعة حسابات استخدام وإدارة الأموال المخصصة في الفترة ٢٠٠٢ — ٢٠٠٣ لتنفيذ تدابير تعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة.

٢٧ - واسترسل قائلا إن المكتب يسعى دوما إلى زيادة تأثيره إلى أقصى حد ممكن على المنظمة بالمشاركة مع الدول الأعضاء والمديرين على جميع المستويات. وتتناول أنشطته الاختناقات ونقاط الضعف الإدارية وهو يقوم أيضا بإجراء تقييم واسع النطاق للبرامج، وفقا لما كلفته به لجنة البرنامج والتنسيق.

٢٨ - واختتم كلمته قائلا إن الأمين العام يطلب في مذكرته التي أحال بها التقرير، من الجمعية العامة النظر في الشروع في استعراض شامل لعمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وكان الاستعراض الذي أجراه المكتب في سنته الخامسة استعراضا مفيدا جدا كما أن إجراء استعراض جديد، في سنته العاشرة، سيكون أكثر أهمية. غير أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لكفالة استقلالية الاستعراض، الذي من الأفضل أن تجريه هيئة تتبع مباشرة هيئة حكومية دولية، مثل مجلس مراجعي الحسابات.

٢٩ - **السيد بارك يون-جون** (جمهورية كوريا)، أثنى على وكيل الأمين العام وفريقه لجهودهم لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية وأكثر عرضة للمساءلة. وقال إنه لا

ينبغي لأي جهة من جهات أصحاب المصلحة أن تستخف بالنتائج والتوصيات التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. فحتى الوفورات المقدرة بمبلغ ٢٦,٦ مليون دولار المحققة نتيجة تنفيذ نصف التوصيات توضح بأقل مما ينبغي الفائدة التي حققها المكتب للأمم المتحدة من حيث التحسين الهيكلي.

٣٠ - وأضاف قائلا إن زيادة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٤ تترتب عليها آثار بالنسبة لهذا المكتب، حيث أن هذه العمليات، بطبيعتها، أكثر عرضة لسوء الإدارة والغش. ولذا فإنه من صالح المنظمة أن يكرس المكتب المزيد من الاهتمام لعمليات حفظ السلام. وينبغي أن يركز على تعزيز التعاون بين البعثات المتجاورة والإبلاغ المنتظم للدروس المستفادة من بعثة إلى أخرى. وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تنفذ تنفيذا تاما توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣١ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالمزاعم المتعلقة بالفساد في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الوارد في الفقرة ٩١ من التقرير، فإن وفده يود معرفة الكيفية التي يعتزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يهيئ بها بيئة يساعد على فضح الفساد، وخاصة عندما يكون كبار المسؤولين ضالعين فيه. وليس موضوع فضح الفساد سوى مثال واحد على مدى أهميته بالنسبة للمحافظة على استقلالية المكتب. ولذا فإن وفده يؤيد المقترحات الواردة في الفقرة ١٢٩، ولا سيما تفويض المكتب سلطة اقتراح وإدارة موارده المالية والبشرية.

٣٢ - **السيد ناير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية) قال، في معرض تقديمه لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة لحسابات اللجان الإقليمية (A/58/785)، إن التقرير يركز على المسائل البرنامجية الهامة التي تتناولها عادة اللجان الإقليمية ومناقشة تلك المسائل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وترد النتائج التي توصل إليها المكتب في الجزء الثاني من التقرير.

٣٣ - وأضاف قائلا إن المكتب قد قدم تسع توصيات بشأن ما إذا كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في حاجة إلى شعبة منفصلة للإحصاءات.

٣٤ - واختتم كلمته قائلا إن تعليقات جميع اللجان الإقليمية ومكتبها في نيويورك قد أدرجت في التقرير وأن الأمين العام قد وافق على جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.